الأمم المتحدة

A/67/120

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون
البند ٧٦ (أ) من القائمة الأولية*
المحيطات وقانون البحار

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الثالث عشر

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين المشاركين للعملية التشاورية

عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣١/٦٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فقد عُيِّنَّا رئيسين مشاركين للاجتماع الثالث عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.

ويشرفنا أن نقدم إليكم التقرير المرفق عن عمل العملية التشاورية غير الرسمية في اجتماعها الثالث عشر، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتتألف نتيجة الاجتماع من موجزنا للقضايا والأفكار التي نوقشت خلال الاجتماع.

وتمشيا مع الممارسة المعمول بها في الماضي، نرجو تعميم هذه الرسالة، وتقرير العملية التشاورية غير الرسمية، بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”المحيطات وقانون البحار“.

(توقيع) ميلان جايا **ميتربان**
دون **ماكاي**
الرئيسان المشاركان

* A/67/50.

180712 180712 12-40089 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاجتماع الثالث عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

(٢٩ أيار/مايو – ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢)

موجز المناقشات الذي أعده الرئيسان المشاركان[(١)]

١ – عقد الاجتماع الثالث عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (''العملية التشاورية غير الرسمية'') في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وعملا بقراري الجمعية العامة ٣٧/٦٥ ألف و ٢٣١/٦٦، ركز الاجتماع مناقشاته على الموضوع المعنون ''الطاقات المتجددة البحرية''.

٢ – وحضر الاجتماع ممثلو ٧٥ دولة و ١٠ منظمات حكومية دولية وهيئات وكيانات أخرى و ٦ منظمات غير حكومية[(٢)].

٣ – وقد أتيحت للاجتماع الوثائق الداعمة التالية: (أ) تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/67/79 و Corr.1)؛ و (ب) صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح للاجتماع (A/AC.259/L.13).

البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال
افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

٤ – قام الرئيسان المشاركان دون ماكاي (نيوزيلندا) وميلان جايا ميتربان (موريشيوس)، اللذان عينهما رئيس الجمعية العامة، بافتتاح الاجتماع.

٥ – وأدلى كل من شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وستيفن ماتياس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، بكلمة افتتاحية.

٦ – وأقر الاجتماع صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح ووافق على التنظيم المقترح للأعمال.

---

(١) القصد من هذا الموجز هو الرجوع إليه فقط دون اعتباره محضرا للمناقشات.

(٢) تتوافر قائمة بالمشاركين على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في العنوان: http://www.un.org/Depts/los/index.htm.

البند ٣ من جدول الأعمال
تبادل عام للآراء

٧ - جرى التبادل العام للآراء في الجلسات العامة في ٢٩ و ٣١ أيار/مايو. وتبين الفقرات ٨ إلى ٥٩ أدناه المناقشات التي أجريت فيما يتعلق بموضوع التركيز في الجلسات العامة وضمن أفرقة المناقشة.

٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/67/79 و Corr.1). وأشارت إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (''الاتفاقية'') توفر الإطار لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك ما يتعلق منها بالطاقة المتجددة البحرية. واعتبرت الوفود أن مناقشة العملية التشاورية غير الرسمية لموضوع الطاقات المتجددة البحرية تأتي في أوانها وتتسم بالأهمية، حيث ارتأت أن هذه الطاقات تشكل مصدرا للطاقة غير مستغل حتى الآن.

٩ - ووُجه نداء إلى الدول للبت في أهدافها في مجال تطوير الطاقات المتجددة البحرية والتخطيط لها مع مراعاة حقوق الدول والتزاماتها بموجب الاتفاقية. وشدد العديد من الوفود على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات في مجال تطوير الطاقات المتجددة البحرية وفقا للإطار القانوني الدولي الحالي. واعتبرت الوفود أن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا عنصران أساسيان من عناصر التعاون والتنسيق الدوليين. وفي هذا الصدد، أشارت بعض الوفود إلى أنه كان بوسع الأمين العام أن يضع في تقريره مزيدا من التركيز على الجزء الرابع عشر من الاتفاقية.

١٠ - وأشار العديد من الوفود إلى أن الجمعية العامة أعلنت عام ٢٠١٢ السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وأشار بعض الوفود إلى حالة اختلال التوازن في مجال تطوير الطاقات المتجددة البحرية بين البلدان المتقدمة والنامية. ورأت عدة وفود أن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بأسعار ميسورة في البلدان النامية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. وشددت وفود أخرى على أهمية الحصول على الطاقة كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة والدائمة، وكذلك السلام والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

١١ - وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي تطوير الطاقات المتجددة البحرية إلى تعزيز أمن الطاقة، وتوليد العمالة، والاضطلاع بدور في التخفيف من آثار تغير المناخ. وشددت عدة وفود في الوقت نفسه على أهمية تقييم ودراسة الآثار المترتبة على الطاقات المتجددة البحرية، بما في ذلك على البيئة البحرية.

مجال التركيز: الطاقات المتجددة البحرية

١٢ - وفقا لجدول الأعمال المشروح، نظمت المناقشات في أفرقة المناقشة حول ثلاثة أجزاء: (أ) الطاقات المتجددة البحرية: أنواعها واستخداماتها ودورها في التنمية المستدامة؛ (ب) المشاريع/الأعمال الجاري أو المقرر تنفيذها في مجال الطاقات المتجددة البحرية على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ (ج) الفرص المتاحة والتحديات المطروحة في مجال تطوير الطاقات المتجددة البحرية، بما فيها تلك المتعلقة بالتعاون والتنسيق. وقد افتتحت الأجزاء بعروض قدمها أعضاء أفرقة المناقشة، تبعتها مناقشات حوارية.

١٣ - وأبرز العديد من الوفود الوقت المناسب والأهمية الأساسية لموضوع التركيز، وأُشير إلى ضرورة أن تحتل الطاقات المتجددة البحرية مركزا بارزا في مناقشات ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠). ولوحظ أيضا أن موضوع التركيز مناسب للمناقشة في العام الذي يوافق الذكرى السنوية الثلاثين لفتح باب التوقيع على الاتفاقية. وجرى التأكيد بشكل خاص على أهمية موضوع التركيز بالنسبة للبلدان النامية.

١ - الطاقات المتجددة البحرية: أنواعها واستخداماتها ودورها في التنمية المستدامة

(أ) عروض فريق المناقشة

١٤ - قدم آلان بيكومال، عميد معهد قانون السلام والتنمية، جامعة نيس صوفيا - أنتيبوليس (فرنسا)، وعضو المجلس الحكومي للبحار (موناكو)، لمحة عامة عن أطر التنفيذ الحالية المتعلقة بالطاقات المتجددة البحرية. وركز، على وجه الخصوص، على الصكوك القانونية والاقتصادية والمالية التي تعتمدها الدول لتعزيز حماية البيئة والتعاون الدولي والاستثمارات المستدامة في هذا القطاع. وأشار السيد بيكومال إلى ضرورة أن تتمثل الأهداف النهائية لهذه الأطر في ضمان الاستثمارات، وحماية البيئة، وتعزيز الحوافز المالية، وزيادة الجهود المبذولة في مجال البحث والتطوير، وكذلك مكافحة تغير المناخ وتوليد الثروة الاقتصادية وفرص العمل.

١٥ - وركز جون هكرباي، رئيس اللجنة التنفيذية لاتفاق التنفيذ المتعلق بنظم الطاقة البحرية الخاص بالوكالة الدولية للطاقة، على تطوير وتوزيع الطاقة المتجددة البحرية على الصعيد العالمي. وأشار إلى أن طاقة الأمواج والمد والجزر تتوزع عموما في المنطقة الممتدة بين خطوط العرض المتوسطة والقطبية، في حين أن ثمة إمكانية أكبر لتحويل الطاقة الحرارية للبحار عند خطوط العرض المدارية. وشدد على أن تكنولوجيات الطاقة البحرية، باستثناء ما يتعلق منها بطاقة المد والجزر، لا تزال غير مكتملة وأن العديد منها لا يزال في مرحلة

البحث والتطوير، ولا سيما الحرارة الأرضية المغمورة، وتحويل الطاقة الحرارية للبحار، وتدرج الملوحة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الأسواق الرئيسية للطاقة المتجددة البحرية، بما في ذلك توليد الكهرباء لسد احتياجات المنافع العامة، وتوليد الطاقة خارج الشبكة العامة لتغذية المجتمعات المحلية النائية وإنتاج مياه الشرب.

١٦ - وتكلم جاي باتونغباكال، الأستاذ المساعد في كلية الحقوق، جامعة الفلبين، عن الطاقات المتجددة البحرية وعدالة التوزيع في مجال التنمية المستدامة. وأشار إلى ضرورة ألا تسعى الدول إلى تعزيز الطاقات المتجددة البحرية التي تتسم بأنها مأمونة بيئيا فحسب، ولكن أيضا إلى ضمان أن يؤدي تطوير واستخدام هذه الطاقات إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. وحدد السيد باتونغباكال المساواة في الحصول على مصادر الطاقة وتوزيع الفوائد والتكاليف ومشاركة أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرارات بوصفها العناصر الأساسية لمفهوم العدالة الاجتماعية البيئية.

(ب) الجلسات العامة وحلقات النقاش

١٧ - أبلغ الاجتماع بإطلاق المبادرة الدولية للطاقة والمناخ (الطاقة+) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وهي شراكة دولية طوعية أنشئت لتساهم في تحقيق أهداف مبادرة الأمين العام ''توفير الطاقة المستدامة للجميع''. وجرى أيضا تصميم المبادرة الدولية للطاقة والمناخ في شكل منتدى لتبادل المعارف ومناسبة لإعطاء زخم للسياسات وتوفير دعم تقني ومالي.

١٨ - وأشارت عدة وفود إلى اعتماد الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حد كبير على استيراد الوقود الأحفوري وما يرتبط بذلك من تكاليف نقل عالية. وأشير إلى أن هذه الحالة تبين مدى حاجة هذه الدول إلى تطوير مصادر محلية بديلة للطاقة المتجددة.

١٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن الاتفاقية تمثل تعبيرا واضحا عن النية في تحقيق عدالة التوزيع في استغلال الدول النامية والدول المتقدمة لمحيطات العالم وأداة أساسية من الأدوات اللازمة للقيام بذلك. وأشير إلى ضرورة أن تطبق أيضا على مصادر الطاقات المتجددة البحرية عدالة التوزيع، بوصفها مبدأ أساسيا للتنمية المستدامة يهدف إلى معالجة جملة أمور، من بينها الحصول على الموارد وتوزيع الفوائد والأعباء.

٢٠ - وذكرت عدة وفود أنه ينبغي توضيح نطاق مفهوم الطاقة المتجددة البحرية. وأشير إلى أن الاجتماع سيتخذ نهجا عاما إزاء هذا الموضوع وسينظر في كل من الطاقات المتجددة التي تستمد من المحيطات ومصادر الطاقة التي تقع مباشرة في المحيطات.

٢١ - وفيما يتعلق بأنواع واستخدامات الطاقات المتجددة البحرية، وجهت عدة وفود الاهتمام بصفة خاصة إلى حالات التقدم في سوق طاقة الرياح البحرية في العقدين الماضيين والوعود التي تنطوي عليها تكنولوجيات استغلال الفرق بين منسوبي المد والجزر. وأبرز بعض الوفود أن محطات توليد الكهرباء من المد والجزر ذات السدود التي تحجز المياه ببوابات تستخدم منذ عام ١٩٦٦. غير أنه أشير إلى أن تكنولوجيا طاقة الأمواج لا تزال بعيدة عن بلوغ الإمكانات التجارية. ولاحظت أيضا عدة وفود أنه على الرغم من كون تحويل الطاقة الحرارية للبحار يتسم بأهمية خاصة في مناطق خطوط العرض المدارية، فإن البلدان الواقعة في مناطق خطوط العرض الشمالية هي التي طورت هذه التكنولوجيا عموما. وفي هذا الصدد، أشار أحد أعضاء أفرقة المناقشة إلى تجدد النشاط في الآونة الأخيرة في مجال تطوير عملية تحويل الطاقة الحرارية للبحار في المنطقة المدارية، وإن كان ذلك يجري على نطاق تجريبي صغير.

٢٢ - وأبرز بعض الوفود استصواب اعتماد تدابير وأنظمة لحماية البيئة البحرية في سياق الترويج للطاقات المتجددة البحرية.

٢٣ - وأُقر أيضا بأهمية خفض التكاليف التشغيلية لتيسير تطوير التكنولوجيات ذات الصلة. وأشار أحد أعضاء أفرقة المناقشة إلى أن الحوافز، من قبيل الفروق في التكاليف بين استغلال الوقود الأحفوري على اليابسة وإنتاج الكهرباء في البحر، أو الدعم المالي لاستغلال الطاقات المتجددة البحرية يمكن أن تزيد الاستثمارات في مجال البحث والتطوير.

٢٤ - وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى أطر تنظيمية متسقة وشفافة. وأشار أحد أعضاء أفرقة المناقشة إلى مسألة تنظيم منشآت الطاقة المتجددة وإنتاجها، ولاحظ أن هذه المنشآت تقع في عدد من البلدان المتقدمة في مواقع مستأجرة من الدولة. وفي بعض الحالات، مُنحت عقود الإيجار وفقا للبرامج الوطنية لتخطيط الحيز البحري واشترطت على المشغلين الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة وتوفير ضمانات مالية في حالة وقوع ضرر على البيئة ودفع رسوم الترخيص. ولاحظ عضو آخر أنه يمكن تخصيص نسبة مئوية من العائدات المحصلة من إنتاج الطاقة للمجتمعات المحلية.

٢٥ - وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥)، الذي أعلنت الجمعية العامة فيه أن منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها، الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية تمثل هي وموارد المنطقة تراثا مشترك للإنسانية، قُدم استفسار بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع مجموعة محددة من الأنظمة تشبه الأنظمة القائمة فيما يتعلق بالمعادن الموجودة في المنطقة، وذلك فيما يتعلق باجتناء الكائنات الحية في المنطقة لاستخدامها كوقود أحيائي

وإنتاج الهيدروجين أو غير ذلك من أشكال الطاقة المتجددة البحرية. ورد أحد أعضاء أفرقة المناقشة بأن النظام الحالي للموارد المستخرجة من المنطقة يتركز على المعادن وعلى الاستخراج بدلا من إنتاج الطاقة، ولكنه أشار إلى إمكانية توسيع نطاق اختصاص السلطة الدولية لقاع البحار. وأشار هذا العضو أيضا إلى وجود ثغرات في الأنظمة المطبقة على الوسائل المستخدمة لنقل الطاقة البحرية إلى اليابسة وإلى ضرورة ضمان اتساق التدابير المعمول بها في المنطقة وفي المناطق الواقعة ضمن الولاية الوطنية.

٢٦ - وردا على سؤال طرح بشأن بناء وصيانة منشآت توليد الطاقات المتجددة البحرية، لاحظ أحد أعضاء أفرقة المناقشة أن صيانة الأجهزة العائمة يمكن أن تكون أسهل مقارنة بالهياكل التي تربط بقاع البحر. ولاحظ عدد من أعضاء أفرقة المناقشة أن الحشف الأحيائي يمثل مشكلة في بعض المناطق. ولاحظ هؤلاء الأعضاء أنه ليس هناك حاليا أي معايير دولية لبناء وإزالة منشآت توليد الطاقة المتجددة البحرية، ولكنهم أشاروا إلى أن بعض أنظمة المنظمة البحرية الدولية بشأن المنشآت البحرية يمكن أن تشكل مرجعا، بما في ذلك فيما يتعلق بالسلامة والمناطق المحظورة. وأشار بعض أعضاء أفرقة المناقشة إلى أن التشريعات الوطنية في بعض البلدان تتناول مسألة إزالة المنشآت وأنه يمكن تطبيق الأنظمة المتعلقة بالمنشآت البحرية لاستخراج النفط والغاز على سبيل القياس على مرافق الطاقة المتجددة البحرية. ولاحظ بعض الوفود أن عمليات تقييم الآثار البيئية الطويلة الأجل المترتبة على هذه الطاقات نادرة، بالنظر إلى التجربة القصيرة نسبيا في مجال الطاقات المتجددة البحرية حتى الآن، وأشارت هذه الوفود إلى ضرورة توخي الحذر نتيجة لذلك.

٢٧ - ووُجه الانتباه إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة المتجددة فيما يتعلق بالطاقات المتجددة البحرية. وأشار أحد أعضاء أفرقة المناقشة إلى أن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تضطلع حاليا بدور محدود في هذا الصدد وأشار إلى أن الوكالة الدولية للطاقة، التي تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تشارك بفعالية أكبر في مجال الطاقات المتجددة البحرية.

٢ - المشاريع/الأعمال الجاري أو المقرر تنفيذها في مجال الطاقات المتجددة البحرية على الصعيدين العالمي والإقليمي

(أ) عروض فريق المناقشة

٢٨ - وصف أرجون سودهو، المدير التنفيذي لمجلس البحوث في موريشيوس، المشاريع الجارية والفرص المتاحة لتنمية الطاقات المتجددة البحرية في بلده، بما فيها صناعة بحرية طويلة الأجل منشأة على اليابسة. وأشار إلى الرؤية المسماة ''موريشيوس الجزيرة المستدامة''، التي

تحدد التزام هذا البلد بزيادة حصة الطاقة المتجددة، وذكر أن البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ يركز على تطوير اقتصاد المحيطات. وأبرز ضرورة إقامة شراكات تجارية ابتكارية، وصنع سياسات قائمة على العلوم، ووضع قواعد تنظيمية فعالة، بغية مواصلة تنمية الطاقات المتجددة البحرية.

٢٩ - أما ماساهيرو ماتسورا، الأستاذ المشارك في معهد الدراسات العليا في مجال السياسات العامة في جامعة طوكيو، فقد ذكر العوائق غير التقنية التي تواجه تنمية طاقة الرياح البحرية في اليابان، بما في ذلك شواغل مقاولي الإنشاءات وأصحاب المصلحة، وبخاصة مجتمعات صيد الأسماك. وشدد على المبادرات الرامية إلى حفز تلك المجتمعات على دعم تنمية طاقة الرياح البحرية. وأكد السيد ماتسورا على أهمية مراعاة الجوانب التنظيمية والسياسية والثقافية في تنمية الطاقات المتجددة البحرية.

٣٠ - وتطرق عمر بن يعقوب، الأستاذ بكلية الهندسة الميكانيكية بجامعة التكنولوجيا الماليزية، إلى المبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة البحرية في ماليزيا وجنوب شرق آسيا، ولا سيما في ما يتعلق بتحويل الطاقة الحرارية للبحار. وركز على التحديات المتصلة بأطر السياسات والأطر المؤسسية، والتنمية التكنولوجية، والطابع غير المستدام للبحث والتطوير، والاستخدامات المتعارضة والعوائق التي تواجه تنمية الأسواق. ثم أبرز الاختلافات القائمة بين الإمكانيات النظرية والتقنية والعملية لمصادر الطاقة، وشدد على ضرورة إتاحة الخبرات التقنية والمساعدة المالية، والتعاون الإقليمي في مجال البحث والتطوير، والتكنولوجيات الخاصة بكل منطقة من أجل تنمية الطاقات المتجددة البحرية.

٣١ - وتحدث سيغن إستيفن، أستاذ البنيات البحرية في معهد ألبيرتو لويز كويمبرا للدراسات العليا والبحث في مجال الهندسة بالجامعة الاتحادية في ريو دي جانيرو، عن الطاقة البحرية في ضوء التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن مصادر الطاقة المتجددة وتخفيف أثر تغير المناخ، وشدد على الأنشطة المنفذة في البرازيل. وأبرز الإمكانات من الموارد والتقنيات التي تتيحها الطاقات المتجددة البحرية، بما في ذلك خفض انبعاثات غاز الدفيئة، كما شدد على صعوبات تقييم تكاليف تلك التكنولوجيات. وأشار السيد إستيفن إلى الإمكانات النظرية للطاقة البحرية، التي تتجاوز بسهولة الاحتياجات البشرية الحالية من الطاقة، وأبرز ضرورة تقييم جدوى استخدام التكنولوجيات في ضوء عوامل السَّعة. وشدد على أهمية عدة أمور منها التحسينات التقنية، وتجارب النشر الناجحة، وعلاقات التآزر مع صناعة النفط والغاز من أجل خفض تكاليف الطاقات المتجددة البحرية.

(ب) الجلسات العامة وحلقات النقاش

٣٢ - شددت الوفود على الإمكانات المهمة للطاقات المتجددة البحرية للمساهمة في تلبية الاحتياجات من الطاقة، وتحسين الرفاه الاقتصادي، وخفض انبعاثات غاز الدفيئة. وأبرزت كذلك الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة لهذه الموارد. وشددت أيضا بعض الوفود على أهمية التعاون والتنسيق في مجال تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا، وكذلك في مجال البحث والتطوير.

٣٣ - وقدمت عدة وفود معلومات عن السياسات أو التشريعات المتصلة ذات الصلة بالطاقة المتجددة البحرية، وعن المشاريع المقررة والجارية في مجال تلك الطاقة في كل بلد على حدة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق إنتاج تجاري تنافسي.

٣٤ - وأُطلعت الوفود على عدد من المبادرات الإقليمية، مثل إعلان وايهيكي الذي اعتمده قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والذي التزموا فيه بتحسين أمن الطاقة من خلال اتخاذ إجراءات لزيادة كفاءة الطاقة وتعزيز الطاقة النظيفة والمعقولة التكلفة، ومنها الطاقة المتجددة. وعُقدت في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠١٢ حلقة العمل التي نظمتها اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ بشأن حالة تنمية تكنولوجيا الطاقة المتجددة البحرية في منطقة غرب المحيط الهادئ، وسعت إلى تحقيق أمور منها تسهيل إنشاء شبكة للبحث والتطوير، وتبادل أفضل الممارسات ذات الصلة، وتحديد المشاريع النموذجية في الدول الأعضاء. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، اعتمد قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة إعلان بربادوس بشأن تحقيق توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعوا، في سياق التنمية المستدامة، إلى تحقيق الاستفادة من الطاقة المعقولة التكلفة والحديثة، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والتنمية المنخفضة الكربون.

٣٥ - وطُرحت آراء مؤيدة للالتزامات السياسية البعيدة المدى بالنسبة لمشاريع الطاقة المتجددة البحرية وللأهداف العامة بدلاً من الأهداف المفصلة. وأُعرب عن رأي بشأن أهمية كفالة إمدادات الطاقة بالنسبة لتنمية مشاريع الطاقات المتجددة البحرية، وضمان أسواق لها، فضلا عن أهمية عملية الموافقة الواحدة. وشُدد أيضا على التخطيط الملائم للمنشآت واعتماد تدابير التخفيف، فضلاً عن تطبيق النهج الوقائي.

٣٦ - وأثارت عدة وفود تساؤلات تتعلق بالتمويل وكيفية اجتذاب الاستثمارات لمشاريع الطاقات المتجددة البحرية، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وذكر أحد المشاركين في المناقشة أن عملية وضع نماذج تسيير الأعمال لمشاريع الطاقات المتجددة

البحرية جارية، لكنه أشار إلى أوجه التعقيد التي تشوبها بسبب كثرة المسائل المتنوعة التي يمكن معالجتها، ومنها الضرر المحتمل أن يلحق بالبيئة البحرية. ومن شأن الحكومات أن تسهل، عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وضع المشاريع مع الاستفادة من مساهمات مختلف أصحاب المصلحة. وأشير أيضا إلى أن المشاريع في بعض البلدان النامية تتسم بصغر حجمها ولا تستدعي استثمارات كبيرة.

٣٧ - وشدد العديد من الوفود والمشاركين في المناقشة على الدروس القيِّمة التي يمكن استخلاصها من تجربة صناعة النفط والغاز وفائدة تطوير علاقات التآزر مع هذه الصناعة. ولفت بعض المشاركين في المناقشة النظر إلى تشابه التحديات التي تواجه كلا الصناعتين، ولا سيما في ما يتعلق بإقامة المنصات البحرية ونقل الطاقة إلى المنشآت البرية. ويمكن لمقاولي إنشاءات الطاقة المتجددة البحرية أيضا الاستفادة من استخدام مرافق الاختبار المشتركة ومن الخبرات المكتسبة في مجال تصميم منشآت النفط والغاز الكبيرة الحجم في البحر، وتشييدها، وتركيبها، وصيانتها.

٣٨ - وشددت عدة وفود على أهمية إيجاد حلول للاستخدامات المتعارضة في تنمية مشاريع الطاقة المتجددة البحرية. وأُبرزت ضرورة استكشاف حلول توفيقية بين مقاولي إنشاءات الطاقة البحرية وأصحاب المصلحة، من قبيل المجتمعات الساحلية وصيادي الأسماك. وشددت عدة وفود على دور تخطيط الحيز البحري ومشاركة أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار، فضلا عن ضرورة تعويض مستخدمي المحيطات، ولا سيما مجتمعات صيد الأسماك. ولُفت النظر إلى التجارب التي انطوت على احترام حق صيادي الأسماك في الحصول على تعويضات عندما تصبح مناطق صيد الأسماك غير متاحة.

٣٩ - وشُدد أيضا على أهمية معالجة الآثار التي تلحق بحرية الملاحة. وقد أشير إلى أن شواغل أصحاب المصلحة المحليين، مثل صيادي الأسماك، يمكن أن تعالج من خلال الأطر المحلية للتنظيم ووضع السياسات، لكن مسألة حرية الملاحة تندرج في إطار الشواغل الدولية. واقترح أحد المشاركين في المناقشة أن مثل هذه المسائل يمكن معالجتها من خلال التنسيق فيما بين الوكالات التابعة للحكومات. أما مشارك آخر في المناقشة، فأشار إلى أن مشاريع الطاقة المتجددة البحرية، من قبيل المنصات العائمة، لا تعوق عادة الملاحة. وبالإمكان تعليم أماكن المنشآت الأكثر دواما، مثل سدود المد والجزر، تعليما ملائما. وأشير في هذا الصدد إلى الخبرة الطويلة المتاحة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية عند سدود المد والجزر وإلى أهمية تحديث تلك التكنولوجيات لاحترام المعايير التي وُضعت، على المستوى الإقليمي مثلا. وأُبرزت ضرورة إجراء المزيد من دراسات الأثر المترتب على تلك السدود في البيئة البحرية.

٤٠ - وشددت عدة وفود على ضرورة تعزيز القدرات ورفع مستوى البحث في مجال تنمية الطاقات المتجددة البحرية. واقترح أحد المشاركين في المناقشة أنه يمكن إنشاء أفرقة عاملة إقليمية من أجل تبادل المعلومات وتنسيق المشاريع المشتركة في مجال الطاقات المتجددة البحرية، على النحو الذي يجري عليه الأمر في جنوب شرق آسيا.

٤١ - وأُبرزت الصعوبات التي تعترض الدول الجزرية الصغيرة النامية في ما يتعلق بالطاقات المتجددة البحرية. واعتُبرت تنمية تلك الدول للطاقات المتجددة البحرية مهمة شاقة على وجه الخصوص، وذلك في ضوء التحديات الأخرى التي تعترضها والتي تتصل بالاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة ودرجة الهشاشة الكبيرة إزاء الكوارث الطبيعية. وأبرز بعض المشاركين في المناقشة أهمية الالتزام السياسي القوي من جانب هذه البلدان بتعزيز الطاقات المتجددة البحرية، على الرغم من هذه التحديات. ودعت عدة وفود إلى التعاون لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنمية القدرات اللازمة وتسهيل نقل التكنولوجيا البحرية.

٤٢ - وأثيرت تساؤلات بشأن الإمكانيات التي يتيحها الوقود الأحيائي البحري كمصدر للطاقة، بما في ذلك الآثار المحتملة المترتبة في البيئة البحرية والفرص المتاحة للبلدان النامية. ورد أحد المشاركين في المناقشة بأنه يجري إنجاز دراسات الاستغلال المتعلقة بالوقود الأحيائي البحري، لكن إحراز التقدم لم يتجاوز المرحلة الاختبارية.

٤٣ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء التأثير المحتمل لمشاريع الطاقة المتجددة البحرية على البيئة البحرية، ولا سيما التأثير الناجم عن تحويل الطاقة الحرارية للبحار. وأوضح أحد المشاركين في المناقشة بأن تأثير تحويل الطاقة الحرارية للبحار على البيئة يتوقف على طبيعة نظام إعادة تدوير المياه، ولوحظ أن استخدام نظام الدائرة المغلقة قد يكاد لا يكون له أي تأثير على البيئة البحرية. ولُفت النظر أيضا إلى التأثير المحتمل لتنمية طاقة الرياح البحرية على السمات الجمالية للمناظر الطبيعية البرية والبحرية وعلى القيم السوقية للأملاك، فضلا عن المصالح الثقافية والدينية.

٤٤ - وتساءلت بعض الوفود حول الموقع المحتمل لإقامة منشآت الطاقة المتجددة البحرية في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية. وأشار أحد المشاركين في المناقشة إلى أنه لا تقام حاليا أي مشاريع للطاقة المتجددة البحرية في هذه المناطق، وإن ظل الأمر ممكنا من الناحية النظرية. وأشير إلى ما تتيحه هذه المناطق من إمكانات في مجال الطاقة، وأثيرت تساؤلات بشأن ملكية الطاقة ونقلها من المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية إلى المنشآت البرية، وكذلك بشأن المنتدى المناسب لتسوية المسائل المتصلة بالولاية المحتملة. واقترح بعض المشاركين في المناقشة أن تعالج هذه المسائل على الصعيد الدولي.

٣ - الفرص المتاحة والتحديات المطروحة في مجال تنمية الطاقات المتجددة البحرية، ومنها فرص التعاون والتنسيق وتحدياتهما

(أ) عروض فريق المناقشة

٤٥ - ألقت فانيسا إي. إتش ستيوارت، مديرة العمليات وواحدة من مؤسسي شركة Soltage LLC، عرضا حول الفرص والتحديات المطروحة في مجال تنمية قطاع الطاقات المتجددة. وأبرزت على وجه الخصوص أنه من أجل دعم نمو المصادر الجديدة للطاقة، ينبغي أن تكفل الخطط الإنمائية والسياساتية قدرة تكاليف إنتاج هذه الطاقة على التنافس مع مصادر التوليد الأخرى. ولهذا الغرض، استعرضت المشاركة في المناقشة عوامل الخطر وفرص التخفيف المتصلة بتهيئة مناخ استثماري قابل للقياس في البلدان التي تمثل فيها الطاقات المتجددة البحرية مصادر واعدة لتوليد الطاقة.

٤٦ - أما مارتن ج. آتريل، مدير المعهد البحري في جامعة بليموث، فقد ركز على الآثار البيئية للطاقات المتجددة البحرية، واستعرض الأدلة على الآثار التشغيلية لمختلف أنواع الأجهزة المستخدمة في مجال الطاقات المتجددة البحرية على الطيور والكائنات البحرية. ولاحظ أن الدراسات بيّنت أن تلك الأجهزة ليس لها تأثير ضار هام على الكائنات البحرية وأن وجودها قد يكون له آثار إيجابية من خلال إتاحة موائل جديدة لاستيطان تلك الكائنات وحمايتها من الأنشطة الاستخراجية الضارة.

٤٧ - وتحدث دينغوين زيا، نائب مدير المركز الوطني لتكنولوجيا المحيطات في تيانجين، عن الفرص والتحديات المطروحة في مجال تنمية الطاقات المتجددة البحرية في الصين. وقدم نظرة إجمالية عن سياسات الطاقة المتجددة البحرية وتكنولوجياتها ومشاريعها في بلده، وشدد على الفرص الناتجة عن الاهتمام الحكومي المتزايد بتلك الطاقات، وزيادة مشاركة مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة، والخبرات المكتسبة في ما يتعلق بالبحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة البحرية، والمؤسسات التكنولوجية والتقنية، وحماية البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. وفي ما يتصل بالتحديات، أشار إلى الافتقار إلى التكنولوجيات الرئيسية، والآثار السلبية المحتملة على البيئة البحرية، والنزاعات المتعلقة باستخدامات الحيز المحيطي، واتساع الفجوات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وشدد السيد زيا على أهمية زيادة التعاون واقترح وضع أطر للتنسيق العالمي فضلا عن تعزيز دور المنظمات الإقليمية، بما في ذلك تعزيز المشاركة في اتفاق التنفيذ المتعلق بنظم الطاقة البحرية الخاص بالوكالة الدولية للطاقة.

٤٨ - وحدد جوزيف وليامز، مدير برنامج الطاقة في أمانة الجماعة الكاريبية، الفرص والتحديات المطروحة في مجال تنمية الطاقات المتجددة البحرية في منطقة البحر الكاريبي وأشار إلى أن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة قد يسمحان بالتصدي لتحديات الطاقة التي تواجهها بلدان الجماعة الكاريبية في مجال الطاقة. وشدد على الفرص التي تمثلها الطاقات المتجددة البحرية، حيث أن جميع دول الجماعة الكاريبية محاطة بالبحر، وهي على مقربة من مراكز الحِمل الكهربائي الساحلية، وهي تدعم كذلك تحويل الطاقة الحرارية للبحار، وتتطلب قدرا منخفضاً نسبياً في الطاقة الكهربائية. وحدد السيد وليامز التحديات الرئيسية، ومنها قلة الدعم المقدم للبحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة، ومحدودية الدعم الدولي للتكنولوجيات التي لم تثبت جدواها بعد والتعارض المحتمل بين تنمية الطاقات المتجددة البحرية وقطاع السياحة.

(ب) الجلسات العامة وحلقات النقاش

٤٩ - اعترفت الوفود أن الطاقات المتجددة البحرية تتيح فرصا لم يسبق لها مثيل، لكنها تمثل أيضا تحديات اقتصادية واجتماعية، وبخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك فيما يتعلق بإجراء البحوث العلمية واكتساب المعرفة التكنولوجية.

٥٠ - وأكدت وفود عديدة أن التمويل المستدام ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات هي أمور ضرورية من أجل ضمان إمكانية استفادة البلدان النامية التي تتمتع بإمكانات موارد الطاقة المتجددة الطبيعية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، من هذه الموارد. وشددت بعض الوفود على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد، حيث ما زالت الطاقات المتجددة البحرية في المراحل الأولى من التطور ويعتبر نشرها مكلفا. وإضافة إلى ذلك، فإن معظم الموارد اللازمة لتوليد الطاقة المتجددة البحرية ليست في متناول البلدان النامية. كما أكدت وفود عديدة على الأثر الطويل الأجل للاستثمارات في الطاقات المتجددة البحرية في أسواق بلدانها.

٥١ - وسلط الضوء على تعزيز التعاون الدولي بين البلدان المتقدمة، وداخل المنظمات الإقليمية والدولية وبين البلدان المتقدمة والنامية. وعلى الصعيد الإقليمي، لوحظ أن الطاقات المتجددة البحرية يمكن أن تلعب دورا في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال إزالة أوجه التفاوت بين اقتصادات شمال أفريقيا وجنوب أوروبا من خلال تعزيز التعاون التقني وتبادل المعرفة. وبالإشارة إلى تجربة بلدان منطقة البحر الكاريبي، سلط الضوء على التعاون الإقليمي بوصفه عنصرا مهما لتنمية الطاقات المتجددة البحرية في المستقبل.

٥٢ - ولفتت عدة وفود الانتباه إلى مشاريع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وقد لوحظ في هذا الصدد أن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تدعم التعاون في مجال التكنولوجيا، وبناء

القدرات وتقديم المشورة بشأن السياسات. ولاحظت عدة وفود أيضا احتمالات نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٣ - وأكدت بعض الوفود على أهمية السياسات الحكومية وتقديم الدعم المالي في تشجيع الاستثمارات في الطاقات المتجددة البحرية. وتم التركيز بوجه خاص على وضع الأطر التنظيمية وفقا للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها الإطار القانوني لأي مناقشة بشأن تطوير واستغلال الطاقات المتجددة البحرية.

٥٤ - وردا على سؤال حول أنواع الحوافز اللازمة كي تحقق تكنولوجيات الطاقة المتجددة البحرية إمكاناتها التجارية، أكد أحد المشاركين في المناقشة أنه ينبغي للحكومات دعم تقييم المواقع والوصول إليها فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة، إذ أن هذه العناصر يمكن أن تشكل تحديات مالية ولوجستية لمقاولي الإنشاءات. ويمكن أن توفر التعريفات التفضيلية حوافز مناسبة للتقنيات الأكثر نضجا. وينبغي في رأي العديد من الوفود تخفيض تكاليف الطاقات المتجددة البحرية لجعلها بديلا جذابا لأنواع الوقود الأحفوري.

٥٥ - ومن بين التحديات القائمة في مجال تنمية الطاقات المتجددة البحرية، لوحظ أن الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة يقتصر عموما على الدول التي تمتلك الوسائل المالية لتحمل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات ومصادر الطاقة التي ليس لها جدوى تجارية حتى الآن. وفي هذا الصدد، يمكن للبلدان النامية عموما الاستثمار في الطاقات المتجددة البحرية التي تتسم بدرجة أكبر من النضوج. وأبرزت بعض الوفود الدور المحتمل الذي قد يؤديه ''الصندوق الأخضر'' في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وإجراءات التخفيف المناسبة وطنيا في سياق اتفاقية تغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على منطقة البحر الكاريبي. وتمت الإشارة أيضا إلى قضايا توفير التكنولوجيا للطاقات المتجددة البحرية المتوفرة تجاريا.

٥٦ - وشددت عدة وفود على أن تطوير إنتاج الطاقات المتجددة البحرية سيتطلب عملية منظمة لتخصيص الحيز المحيطي. وأبلغت الوفود بوجود أطر تشريعية معينة تتوخى وضع خطط بحرية على الصعيد الإقليمي من أجل تطبيق إدارة الموارد والأنشطة البحرية حسب كل منطقة. وقد أدت هذه الخطط إلى تحسين فهم الأنشطة الجارية وتوفير قدر أكبر من الثقة لمقاولي الإنشاءات، مع تقليل الأعباء على هذه الصناعة.

٥٧ - ولفت الانتباه أيضا إلى تخطيط الحيز البحري باعتباره أداة هامة لإدارة الطلبات المتنافسة والحد من أوجه التعارض المحتملة بين الاستخدامات التقليدية والجديدة للمحيطات. ولاحظت الوفود أيضا أن هذه الأدوات يمكنها الحفاظ على وظائف النظام الإيكولوجي

وخدماته، وكفالة وصول الجمهور إليها وزيادة اليقين والقدرة على التنبؤ في مجال الاستثمارات الاقتصادية. وأشارت بعض الوفود إلى أدوات أخرى يمكن استخدامها لإدارة الطاقات المتجددة البحرية، بما في ذلك التقييمات البيئية الاستراتيجية، وتقييمات الأثر البيئي والإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية.

٥٨ - وأشارت عدة وفود إلى ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب إلى الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية السلبية المحتملة للطاقات المتجددة البحرية. وأشار أحد المشاركين في المناقشة إلى أنه ينبغي إجراء تقييم شامل لجميع الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة والقيام بمشاريع الطاقة المتجدد البحرية إذا كانت هذه العوامل مواتية بشكل عام. وتم التشديد أيضا على أن تراعي تقييمات آثار مشاريع الطاقة المتجددة البحرية الآثار المترتبة في الاستخدامات الأخرى القائمة للمحيطات، لا سيما آثار مرافق الطاقة المتجددة البحرية الواسعة النطاق على الملاحة، بما في ذلك تلك الناجمة عن التغيرات في سرعة التيارات واتجاهها.

٥٩ - وأشير أيضا إلى أن اتفاق حفظ الحوتيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأيرلندي وبحر الشمال دعا إلى إجراء المزيد من البحوث حول آثار المحطات الريحية على الحوتيات وإجراء تقييمات بيئية استراتيجية ذات الصلة بمكان وجود مواقع الطاقة المتجددة البحرية، فضلا عن التدابير اللازمة للتخفيف من حدة هذه الآثار. وأبلغت عدة وفود عن إجراء رصد بيئي شامل للمحطات الريحية البحرية الواسعة النطاق، وأشارت إلى أن نتائج هذا الرصد تراعى حاليا في تخطيط الحيز البحري. وفيما يتعلق بالآثار التراكمية، أوصى أحد المشاركين في المناقشة بأن يتبع أي تقييم لآثار التلوث الضوضائي نهجا متوازنا وبأن يراعي كيفية خفض مثل هذا التلوث من جميع المصادر. وأعرب عن رأي يفيد بجمع بيانات معيارية من أجل تسهيل عمليات التقييم في المستقبل، وخاصة بالنسبة للآثار التراكمية المحتملة للطاقات المتجددة البحرية على البيئة البحرية.

٦٠ - وطرح تساؤل حول ما إذا كانت تقارير تقييم الأثر الخاصة بالطاقات المتجددة البحرية متاحة للجمهور في ضوء المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من الاتفاقية. وأوضح أحد المشاركين في المناقشة أن بعض التقييمات تجريها الشركات الخاصة وتعتبر حساسة من الناحية التجارية، وبالتالي فهي لا تتاح للجمهور. وقدمت أمثلة على التقييمات المتاحة للجمهور.

البند ٤ من جدول الأعمال
التعاون والتنسيق بين الوكالات

٦١ - قدم أندرو هدسون، منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، تقريرا عن أنشطة الشبكة. وأطلع المشاركين في الاجتماع على آخر ما استجد في إجراءات المتابعة لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣١. وفي هذا الصدد، أبلغ المشاركين في الاجتماع بأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات قد بدأ في أوائل عام ٢٠١٢ ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه في الوقت المناسب قبل الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ولاحظ أيضا أن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات قد أنشأت عملية تشاورية على الإنترنت بشأن إعداد مشروع اختصاصات الشبكة لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها المقبلة.

٦٢ - وسلط المنسق الضوء على احتفال أطلس الأمم المتحدة للمحيطات، وهو نشاط يضطلع به في إطار الشبكة، بمرور عشر سنوات على تبادل المعلومات ذات الصلة بالمحيطات وتلقيه ما يقارب ١٠ ٠٠٠ زيارة شهريا.

٦٣ - كما أطلع السيد هدسون المشاركين في الاجتماع على أنشطة الشبكة والوكالات الأعضاء فيها في سياق مؤتمر ريو+٢٠ المقبل. وأشار إلى أن الوكالات التي استجابت تنشط في تقديم عدة مساهمات في المؤتمر، بما في ذلك من خلال تقديم التقارير وتنظيم الأحداث في ريو دي جانيرو.

٦٤ - وأبلغ المشاركين في الاجتماع أن التقرير الكامل للاجتماع التاسع للشبكة متاح على موقعها على الإنترنت. وسيعقد الاجتماع العاشر في المعرض الدولي لعام ٢٠١٢ في يوسو، بجمهورية كوريا، في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

٦٥ - وردا على أسئلة بشأن هيكل وسير عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والفائدة المحتملة من إنشاء مجلس تنفيذي للشبكة، على غرار المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أشار السيد هدسون إلى أن الشبكة هي آلية تنسيق لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وليست منظمة أو مؤسسة لها موظفون متفرغون وتمويل مخصص.

٦٦ - وفي ما يتعلق بالشواغل التي أثيرت حول الاتساق في أهداف الدول الأعضاء وأهداف الشبكة، أعرب السيد هدسون عن رأي مفاده أن اختصاصات الشبكة تعرف بوضوح نطاق الشبكة من خلال ضمان اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بشأن المحيطات والمناطق الساحلية مع ولايات الجمعية العامة، والأولويات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وهيئات الإدارة لجميع أعضاء الشبكة.

٦٧ - وأشارت بعض الوفود إلى وجوب تحسين مشاركة الدول الأعضاء وتفاعلها في اجتماعات الشبكة وعمليات صنع القرار بها وجعل عمل هذه الآلية أكثر شفافية. وفي هذا الصدد، أشارت الوفود إلى الطلب المقدم إلى الشبكة، وفقا للفقرة ٢٣٩ من القرار ٦٦/٢٣١، بتقديم مشروع الاختصاصات التي يستند إليها عملها إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه الجمعية في دورتها السابعة والستين. كما رحبت باستعراض وحدة التفتيش المشتركة للشبكة وأعربت عن أملها في أن يعالج الاستعراض هذه القضايا. وردا على ذلك، أعرب السيد هدسون عن رأي مفاده أن الدول الأعضاء تشارك بعدة طرق، بما في ذلك من خلال تقديم التقارير إلى العملية التشاورية غير الرسمية. وفيما يتعلق بالشفافية، أشار إلى أن التفاصيل المتعلقة بأنشطة الشبكة متاحة في موقعها على شبكة الإنترنت.

البند ٥ من جدول الأعمال
عملية اختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة بما ييسر عمل الجمعية العامة

٦٨ - أعربت الوفود عن ارتياحها لاختيار أعضاء أفرقة المناقشة المشاركين في الاجتماع، والتمثيل المتوازن من مختلف المناطق، بما في ذلك من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أعرب عن التقدير لعمل الرئيسين المشاركين.

٦٩ - أما بالنسبة لاختيار المواضيع المقرر مناقشتها في الاجتماعات المقبلة للعملية التشاورية غير الرسمية، أشير إلى أنه قد تقرر في الاجتماع العاشر النظر في المستقبل في جميع المواضيع من حيث علاقتها بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٧٠ - وأعرب عن رأي مفاده أن النظر في المواضيع التي ستناقش في الاجتماعات اللاحقة والموافقة عليها واعتمادها ينبغي أن يستمر في التحسن. وأشير في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، ستنظر في مواضيع جديدة. وشدد على أنه ينبغي بذل الجهود لتحسين فهم المواضيع المقترحة من خلال تقديم ورقة مفاهيم قبل الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية بشأن قرار الجمعية العامة السنوي عن المحيطات وقانون البحار، وذلك لتسهيل المناقشات خلال المشاورات.

البند ٦ من جدول الأعمال
المسائل التي قد يكون مفيدا الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار

٧١ - وجه الرئيسان المشاركان الانتباه إلى القائمة المركبة والمبسطة التي أعداها للمسائل التي قد يكون مفيدا الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون

البحار[٣]. وأشارت عدة وفود إلى أن المقترحات في ذلك الصدد ترتبط بإمكانية قيام الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بتجديد ولاية العملية التشاورية غير الرسمية. وأعرب عن رأي يؤيد تمديد هذه الولاية مرة أخرى.

٧٢ - وقدم اقتراح، أيدته عدة وفود، بأن يجري الاجتماع الرابع عشر للعملية التشاورية غير الرسمية استعراضاً متعمقاً لنتائج مؤتمر ريو+٢٠ ذات الصلة بالمحيطات، ولكيفية تأثير تلك النتائج على التنسيق والتعاون الدوليين والفوائد المترتبة عليها في هذا المجال. واقترحت وفود عديدة أيضا النظر في المسائل المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر وتأثيره على الأمن والبقاء على قيد الحياة، وخاصة على المناطق الساحلية المنبسطة والدول الجزرية، استنادا إلى خلفية التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، اقترحت هذه الوفود موضوعا آخر يتعلق بجوانب البحوث العلمية البحرية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، للنظر فيه.

---

(٣) متاح على الموقع التالي:
http://www.un.org/Depts/los/consultative_process/consultative_process_info.htm#Information%20for%20participants.